

كلمة الدكتور وسيم حرب - المشرف العام
في المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة
في المؤتمر الاقليمي الثاني تحت عنوان
" آفاق وتحديات تحديث البيئة القانونية لتنشيط الأعمال والاستثمار
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"
المنعقد في اوتيل Le Royal - لبنان
بتاريخ 22-23 كانون الثاني 2010

- سعادة الدكتور القاضي غالب غانم رئيس مجلس القضاء الأعلى اللبناني والرئيس الأول
لمحكمة النقض ممثلاً راعي هذا المؤتمر، معالي وزير العدل اللبناني البرفسور إبراهيم
نجار.

- سعادة السيد Matthew Stephenson - ماثيو ستيفنسون، ممثلاً مبادرة الشراكة الشرق
أوسطية MEPI.

- أصحاب المعالي والسعادة،

- الحضور الكريم،

يشرفني باسم المركز العربي لحكم القانون والنزاهة ان أرحب بكم أجمل ترحيب ملتفتاً بتقدير خاص وبشكر صادق الى ضيوفنا الكرام الوافدين الينا من الدول العربية ومن دول القارتين الأوروبية والأميركية ومن ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية. كما أتوجه بالتحية خاصة الى الصحافة الحاضرة في هذا اللقاء شاكراً لها سلفاً اهتمامها الجدي بتغطية وقوعاته. مكرسة بذلك دورها الفعّال في ونشر المعرفة عبر نقلها أطروحات هذا المؤتمر وعبر إبراز هذا الاجتماع/الحدث، وايصال مجرياته الى الجمهور العربي، بهدف الحث على تبني التوصيات التي سيخرج بها المجتمعون لما في ذلك من خير ومنفعة للدول العربية وشعوبها.

السيدات والسادة،

يقع هذا المؤتمر على عتبة نهاية مسيرة إصلاحية بدأت منذ عام تقريباً، وتمحورت هذه المسيرة من جهة أولى حول تحليل ودراسة البيئة القانونية في أربع دول عربية هي الإمارات العربية المتحدة - تونس - لبنان واليمن، وقياس مدى ملائمة وصلاحيات هذه البيئة القانونية لجهة توفير الضمانات المشجعة للاستثمار ذلك ان نمو الأعمال التجارية والصناعية من شأنه الدفع باتجاه تعزيز التنمية الاقتصادية لا سيما في ضوء المقاربات الدولية الجديدة التي تعتمد منهجيات قياس الأداء وفقاً لمعايير علمية ودولية.

ولا سيما أيضاً في ضوء المعطيات والمتغيرات الدولية التي يبرز فيها تراجع السيادة الوطنية امام السيادة الدولية والتي تشهد يوماً بعد يوم على سقوط الحدود في مجال التواصل بين الشعوب على مختلف الأصعدة وفي معظم المجالات.

والمقصود بالبيئة القانونية موضوع التحليل والدراسة، ليس فقط التشريعات والاجراءات الادارية الضابطة للإيقاع في ميدان الأعمال والتجارة والمنظمة للحقوق والموجبات ومقتضياتها.انما أيضاً التنظيم القضائي والاجراءات القضائية المعتمدة في حل النزاعات الناشئة في مجال الأعمال ونعني بالبيئة القانونية ايضاً كفاءة وجودة أداء العاملين في مجال الخدمات القانونية بخاصة المحامين منهم

وقد تمحورت هذه المسيرة ومن جهة ثانية، حول دراسة أربع مواضيع / قطاعات مختارة من سلة المواضيع المتصلة بالأعمال والتجارة وهي:

- أولاً: الملكية الفكرية بكل مكوناتها الأدبية والصناعية والتجارية والمعلوماتية وحددنا مجال دراساتنا في لبنان.

- ثانياً: الاستثمار العقاري وضمائنه وحددنا مجال دراسته في الإمارات العربية وتحديدًا دبي.

- ثالثاً: المنافسة وحددنا مجال دراستها في تونس.

- ورابعاً تنفيذ الاحكام وآليات تحصيل الديون وحددنا مجال دراستها في اليمن.

لقد تم اختيار هذه المواضيع والدول ليس لأنها الأهم في مجال الأعمال والتجارة أو الأكثر استقطاباً للإستثمار والتوظيف المحلي والخارجي، بل كعينات لدول برز فيها احد هذه المواضيع الأربعة وأحتل حيزاً أجاز اعتباره نموذجاً صالحاً للدراسة.

فقد تم اختيار قانون المنافسة في تونس لأنه يعتبر من القوانين الحديثة البارزة والمهمة، وتم اختيار قوانين الملكية الفكرية في لبنان لأن هذا البلد يحتل مرتبة عالية في مجال الإنتاج الأدبي والفني فضلاً ان هذه القوانين قد أثارت الكثير من الألتباس والتساؤل.

وقد تم اختيار التنظيم القانوني للإستثمار العقاري في دبي، لأن هذه المدينة الضوء قد شهدت نمواً فريداً من نوعه في مجال الاستثمار العقاري.

أما مسألة تنفيذ الأحكام وتحصيل الديون فانها تشكل الحلقة العصب في تشجيع الاستثمار وفي حماية المتعاملين في قطاع الأعمال. فمن المعروف والثابت ان وصول الحق الى صاحبه يوازي أهمية اعلانه او انشائه، فضلاً عن ان سلامة وصول صاحب الحق الى حقه في فترة زمنية قصيرة تُعد إحدى ركائز العدالة.

السيدات والسادة،

يشكل المؤتمر الذي نفتحته اليوم حلقة مهمة من حلقات هذه المسيرة الإصلاحية ذلك انه يشكل من جهة أولى، المنبر الذي منع تعلن الدراسات التي وضعها خيرة الخبراء في الدول العربية الأربع، بمواكبة مشكورة من خبراء دوليين بينهم الأفراد وبينهم الهيئات الإقليمية والدولية المعنية بالمواضيع المطروحة للدراسة.

ويشكل هذا المؤتمر، من جهة أخرى، منتدى للحوار وتبادل الأداء والخبرات بين النظراء لما في ذلك من فائدة كبيرة، فالتعلم من النظراء رافعة فعّالة في مجال الإصلاح والتطوير والتحديث.

لذلك نأمل ان تشكل جلسات هذا المؤتمر مدخلاً للتعلم ولتبادل الخبرات والآراء بهدف تدعيم المعرفة ونشرها.

كما نأمل ، ان يجد أصحاب القرار في الدول العربية الأربع المعنية بهذا المشروع وكذلك الدول العربية الأخرى، سواء في القطاع الحكومي او في قطاعي الأعمال وكذلك في هيئات المجتمع المدني ما يفيدهم في ما تقدّمه هذه الدراسات والابحاث الميدانية من أفكار من شأنها تطوير وتحديث البيئة القانونية بمختلف مكوناتها.

السيدات والسادة،

أتمنى لكم جلسات حوار مثمرة تتسم بالدرجة العالية من الموضوعية العلمية. علّم بذلك تزيدون حجراً اضافياً على مدماك المعرفة التي تسعى الى بنائه الدراسات المعروضة.

كما اتمنى لضيوفنا الكرام إقامة طيبة في لبنان

مكرراً شكر المركز وامتثانه لحضوركم ولمشاركتم

والسلام عليكم